العرب
الإثنين 2021/10/25
السنة 44 العدد 12220

إيران تتخلّى عن لغة التهديد وتسعى لاحتواء التوتّر مع أذربيجان

طهران تتجاوز غضبها من الوجود الإسرائيلي على حدودها

خرجت تصريحات لمسؤولين إيرانيين ترحّب بالتعاون والعلاقات الطيبة مع أذربيجان، بعد إفراج باكو عن سائقين إيرانيين كانا محتجزين لديها، وهي خطوة رمزية بالنظر إلى حجم الخلافات بين البلدين، لكنها تشير إلى رغبة طهران بالتهدئة وتجاوز غضبها من العلاقات الأذرية – الإسرائيلية الوطيدة.

أذربيجان لا تأمن على حدودها مع جارتها

طهران – بعث وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبداللهيان برسائل ودية إلى أذربيجان، قائلا إن "العلاقات بين طهران وباكو ستنمو في ظل الاحترام المتبادل"، في موقف جديد خلافا للغة التهديد والوعيد التي اتخذتها طهران في الفترة الأخيرة، ضمن حالة التوتر المتفاقمة بين البلدين.

وكتب عبداللهيان في تغريدة الأحد، أن البلدين "جاران مسلمان، وبينهما الكثير من المشتركات". وقال إنه أجرى محادثات هاتفية "صريحة وودية وبناءة" مع نظيره الأذري جيحون بابراموف حول خارطة الطريق للعلاقات الشاملة بين البلدين.

وأفادت وزارة الخارجية الإيرانية في بيان عن اتصال هاتفي جرى بين عبداللهيان ونظيره الأذري بابراموف، هو الثاني من نوعه خلال أقل من أسبوعين.

وأوضحت أن أمير عبداللهيان "حيّا الإفراج عن السائقين الإيرانيين اللذين كانا محتجزين في جمهورية أذربيجان"، معتبرا أن ذلك يشكّل "خطوة بنّاءة يمكن أن تهيّئ الظروف اللازمة لحل سوء الفهم" بين البلدين الجارين.

حسين أمير عبداللهيان

البلدان جاران مسلمان، وبينهما الكثير من المشتركات

وجاءت تصريحات عبداللهيان بعد إفراج باكو عن سائقين إيرانيين أوقفتهما الشهر الماضي، بتهمة عبور الحدود بشكل غير شرعي، في خطوة كانت من أسباب توتر العلاقات بين البلدين في الأسابيع الماضية.

لكن حجم الخلافات بين البلدين يشير إلى أن الحلول تحتاج إلى أكثر من التصريحات الدبلوماسية لوزير الخارجية، وأن الإفراج عن السائقين مجرد خطوة رمزية بالنظر إلى حجم الخلافات بين الدولتين الجارتين.

ويبدو أن طهران امتصت غضبها بخصوص الوجود الإسرائيلي على حدودها، وتمسكت بالخطوة الإيجابية لأذربيجان بخصوص السائقين كمسعى إلى التهدئة وضمن بحثها عن أي مبادرة لتخفيف حدة التوتر الذي يزداد حدة كل يوم، فقبل أيام قليلة اعتقلت أذربيجان عددا من رجال الدين الشيعة داخل البلاد، من بينهم شخصيات معروفة على المستوى الشعبي، وقد وجهت إليهم تُهمة "الخيانة العُظمى" والولاء والارتباط بإيران وأجهزتها الأمنية.

ويتهم النظام العلماني في أذربيجان جارته إيران ونظامها السياسي باستغلال المشاعر الدينية في البلاد، لاستخدام رجال الدين هؤلاء كجزء من دعايتها السياسية وخلق شبكات من المتعاونين والموالين لها داخل أذربيجان.

ولا ينفصل هذا الاعتقال عن جملة من الإجراءات التصعيدية والحرب الكلامية في تصريحات مسؤولي البلدين خلال الأسابيع القليلة الماضية، فقد زعمت إيران أن أذربيجان تسمح بتواجد للجيش الإسرائيلي بالقرب من الحدود الإيرانية الأذرية، وقال المتحدث باسم الخارجية الإيرانية سعيد خطيب زادة، بلهجة تهديد في وقت سابق من أكتوبر الحالي، "أبلغنا باكو قلقنا من التحركات والتصريحات الإسرائيلية التي تنطلق من أذربيجان ونحن باستطاعتنا الدفاع عن أمننا بصورة مناسبة لكن نطلب من باكو العمل بالتزاماتها بهذا الشأن".

وأضاف "منذ بداية حرب قرة باغ أطلعنا على تقارير حول تواجد عناصر إرهابية في أذربيجان وأبلغنا باكو قلقنا ونحن نتابع الأمر عبر القنوات الدبلوماسية".

وتابع "لا نحتاج إلى التصريحات الإعلامية المؤسفة في ما يتعلق بالخلاف مع أذربيجان، وأبلغنا باكو أننا نحترم وحدة الأراضي الأذرية، وبلغناهم احتجاجنا حول احتجاز سائقي شاحنات إيرانية ونتابع الأمر عبر الطرق الدبلوماسية".

وأعلنت إيران مطلع أكتوبر الحالي عن إجراء مناورات برية في شمال غربي البلاد على الحدود مع أذربيجان، وقالت إنها تهدف إلى تعزيز قوة الردع في مواجهة أي مخاطر احتمالية، الأمر الذي أثار انتقاد الرئيس الأذري إلهام علييف، منددا بخطط إيران لإجراء هذه المناورات، بينما أعربت طهران عن "استغرابها" لهذه التصريحات، وحملت باكو المسؤولية عن التعاون مع إسرائيل على مقربة من الحدود الإيرانية.

وحذر وزير الدفاع وإسناد القوات المسلحة في إيران العميد محمد رضا آشتياني، من وصفهم بالأعداء من القيام بـ"أي خطوة حمقاء وجاهلة".

وكتب آشتياني في تغريدة على تويتر "من المؤكد أن أعداء الشعب الإيراني سيتلقون ردا ساحقا على أي خطوة حمقاء وجاهلة يقومون بها وسيدفعون ثمنا باهظا".

وجاء تصريح وزير الدفاع تزامنا مع بدء مناورات "فاتحو خيبر" في شمال غرب البلاد بمشاركة لوائي الدروع "216" و"316" واللواء "25" ومجموعة المدفعية "11" ومجموعة الحرب الإلكترونية والمجموعة "433" للهندسة القتالية، بدعم من مروحيات طيران الجيش.

واللافت أن قرار إجراء المناورات يأتي بعد تصريحات للرئيس الأذري في مقابلة مع وكالة الأناضول، انتقد فيها إجراء إيران مناورات عسكرية على حدود بلاده، بالتزامن مع إحياء ذكرى معركة "قرة باغ" الثانية.

وقال علييف "يمكن لكل دولة إجراء مناورات عسكرية على أراضيها فهو حق سيادي لها"، وتساءل "لكن بالنظر إلى التوقيت، نرى أنه ليس وقتا عاديا، لماذا الآن وعلى حدودنا بالذات؟".

وردّت الخارجية الإيرانية بتأكيد الحق "السيادي" في إجراء المناورات، مع التشديد على أنها "لن تتسامح مع أي شكل من تواجد الكيان الصهيوني بالقرب من حدودها. وفي هذا المجال، ستتخذ ما تجده مناسبا لأمنها القومي".

وجاءت المناورات العسكرية بعد أيام قليلة من فرض حكومة باكو رسوما جمركية على الشاحنات الإيرانية المتجهة إلى أرمينيا، لدى عبورها أراضي باتت تحت سيطرة قوات باكو في أعقاب النزاع بينها وبين يريفان في إقليم ناغورني قرة باغ العام الماضي.

وتعكس المناورات الهواجس التي تعيشها طهران جراء التطورات الأخيرة المتلاحقة في جنوب القوقاز، وكذلك تعزيز أذربيجان علاقاتها مع أكثر من طرف إقليمي ودولي وبشكل خاص إسرائيل.

وسبق أن كشفت مصادر إسرائيلية وعالمية عن صفقات سنوية بمعدل مليار دولار كل عام لتزويد أذربيجان بطائرات مسيرة وبأنظمة الأقمار الصناعية الإسرائيلية، وكانت باكو عام 2016 ثاني أكبر مستورد للأسلحة الإسرائيلية، والثالثة عام 2017.

ويقول مراقبون إن طهران تستغل التوتر مع إسرائيل التي تعزز علاقاتها وتعاونها مع أذربيجان، للتغطية على الأزمات التي بدأت تظهر تداعياتها، جراء خلافها مع باكو في أكثر من ملف، وآخرها حول نقل شاحنات الوقود الإيرانية والبضائع إلى حليفتها أرمينيا عبر إقليم ناغورني قرة باغ، الذي استعادت أذربيجان معظم أراضيه بعد حرب أواخر عام 2020.

أردوغان يفتعل الأزمات للترويج لنفسه للانتخابات

إسطنبول – يصعّد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان من وتيرة التوتر في العلاقات مع الغرب، في محاولة لتعزيز موقفه الداخلي عبر الصدام مع الغرب، من أجل حشد الرأي والتأييد ورفع حظوظه الانتخابية، التي باتت محل شك مع تدهور الاقتصاد التركي.

ويواجه حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان، انتخابات رئاسية وتشريعية قادمة وسط تدهور شعبيته، مع تنامي الأزمات السياسية والاقتصادية وإقحام تركيا في حروب خارجية أدت إلى تراجع الثقة بالحكومة بشكل كبير.

ويمارس أردوغان سياسة افتعال الأزمات على عدة جبهات، فمن جهة يعلن عن طرد سفراء عشر دول بينها ألمانيا والولايات المتحدة، بعد أن دعوا إلى الإفراج عن رجل الأعمال والناشط عثمان كافالا، ومن جهة أخرى يهدّد بشراء أنظمة الدفاع الجوّي الروسية أس – 400، إذا لم تتسلم بلاده الطائرات الحربية الأميركية، ضاربا بعرض الحائط تحذيرات حلف الناتو الذي يرفض رفضا قاطعا أن تكون المنظومة الروسية، من ضمن منظومة أسلحة ودفاع الناتو.

ووصفت مصادر غربية تصرفات أردوغان الأخيرة، بأنها "فضيحة دبلوماسية في محاولة من دكتاتور للبقاء في الحكم". وترى أن استخدام مثل هذه القرارات الصادمة بات جزءا من أسلوب أردوغان في الحكم.

وكتب السياسي من الحزب الديمقراطي الحر ألكسندر غراف لامبسدورف على تويتر، إن احتمال طرد عشرة سفراء "سيكون عملا غير حكيم وغير دبلوماسي وسيضعف تماسك تحالف الناتو". مؤكدا أنه لا يتوقع أن يكون أردوغان مهتما بذلك.

واعتبر معارضون سياسيون لأردوغان أن تعليماته بطرد سفراء عشر دول غربية حليفة لأنقرة، كانت محاولة لصرف الأنظار عن متاعب تركيا الاقتصادية، بينما عبر محللون عن أملهم في تجنب طردهم.

وإلى الآن لم تنفذ وزارة الخارجية التركية تعليمات الرئيس التي ستتسبب في أعمق خلاف مع الغرب خلال حكم أردوغان المستمر منذ 19 عاما.

واستغرب سنان أولجين رئيس مركز الأبحاث إيدام الذي يتخذ من إسطنبول مقرا له، وهو دبلوماسي تركي سابق، التوقيت الذي اختاره أردوغان لأنه جاء في الوقت الذي تسعى فيه تركيا إلى إعادة رسم سياستها الخارجية بعيدا عن وقائع التوتر في السنوات الأخيرة.

سنان أولجين

أنقرة قامت بإجراء غير مسبوق بين الدول الأعضاء في الناتو

ألكسندر غراف لامبسدورف

طرد عشرة سفراء عمل غير دبلوماسي وسيضعف الناتو

وقال أولجين على تويتر "ما زلت آمل في ألا تمضي أنقرة في هذا (الأمر)"، الذي وصفه بأنه "إجراء غير مسبوق بين الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي".

ورأى محللون أن أردوغان يروج لنفسه كبطل لبلد قوي يواجه قوى عظمى، للتأثير على الرأي العام التركي واللعب على وتر العاطفة القومية للأتراك، بعد أن أثبتت استطلاعات للرأي تراجع شعبيته.

وأظهر مسح أجرته مؤسسة (ORC Research) المعروفة بقربها من حزب العدالة والتنمية الحاكم، أن الحزب سيحصل فقط على ما نسبته 11.4 في المئة من أصوات الأجيال الشابة، التي لم تشارك في انتخابات من قبل.

ألمانيا تؤيّد بناء جدار حدودي في وجه المهاجرين

برلين – اعتبر وزير الداخلية الألماني الأحد أن حماية الحدود أمر "مشروع"، وذلك بعد طلب مجموعة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من بروكسل تمويل بناء عوائق حدودية لمنع المهاجرين من دخول أراضي التكتل.

وجاءت هذه الدعوة مع اقتراح بولندا بداية الشهر بناء جدار تبلغ كلفته 350 مليون يورو (410 ملايين دولار) على حدودها مع بيلاروس لإبعاد المهاجرين.

ويتهم الاتحاد الأوروبي نظام بيلاروس بالسماح لمهاجرين من الشرق الأوسط وأفريقيا بعبور أراضيه سيرا إلى دول الاتحاد، ردا على العقوبات الأوروبية المفروضة عليه.

وصرح هورست زيهوفر لصحيفة "بيلد ام سونتاغ" الأحد، وقال "أمر مشروع لنا أن نحمي الحدود الخارجية بهذه الطريقة التي يتم فيها إغلاق المعابر الحدودية غير المراقبة".

وأدت الزيادة في عدد المهاجرين الذين يعبرون الحدود الشرقية للاتحاد الأوروبي بشكل غير قانوني إلى ضغوط كبيرة على الدول الأعضاء في التكتل، والتي لم يسبق أن تعاملت مع تدفقات المهاجرين على نطاق واسع.

وكشف زيهوفر أن ألمانيا ستعزز المراقبة على الحدود الألمانية البولندية، وقد جرى نشر 800 شرطي إضافي بشكل فعلي. وأكد "إذا لزم الأمر، أنا مستعد لإرسال المزيد من التعزيزات".

ووفقا لأرقام وزارة الداخلية الألمانية فقد عبر نحو 5700 شخص الحدود من بولندا إلى ألمانيا بشكل غير قانوني منذ بداية العام.

والسبت تم اعتقال مهرب مشتبه به، بعد العثور على 31 مهاجرا من العراق في شاحنة بالقرب من الحدود البولندية.

وكتب زيهوفر إلى نظيره البولندي ماريوس كامينسكي الأسبوع الماضي مقترحا زيادة الدوريات المشتركة على طول الحدود مع بولندا لمواجهة تزايد المهاجرين، ورد كامينسكي بإعطاء "دعمه الكامل" لمثل هذه الإجراءات.

ومع ذلك قال زيهوفر الأسبوع الماضي إن ألمانيا ليست لديها خطط لإغلاق الحدود مع بولندا، مضيفا أن مثل هذه الخطوة ستكون أيضا "موضع شك قانونيا".

ودعا مسؤولون في دول مثل بولندا وليتوانيا واليونان، في وقت سابق من هذا الشهر إلى إنشاء جدران وعوائق على طول حدود الاتحاد الأوروبي لمواجهة استخدام الهجرة كسلاح.

ونأت بروكسل بنفسها حتى الآن عن مسألة تمويل إنشاء الجدران الحدودية للدول الأعضاء، وأوضحت أن الإطار القانوني الحالي يسمح لها فقط باستخدام أموال موازنة الاتحاد الأوروبي من أجل "أنظمة إدارة الحدود".

للحكومات وجهة نظر أخرى في قضية المهاجرين

المواجهات الدموية بين الحكومة الصومالية و«أهل السنة والجماعة» تخدم حركة «الشباب»

مقديشو – تشهد ولاية غلمدغ الصومالية تصعيدا عسكريا حادا مع اندلاع مواجهات دموية فيها بين قوات الحكومة الاتحادية وتنظيم "أهل السنة والجماعة" حليفها السابق في الحرب ضد حركة "الشباب"، والذي من المرجح أن يستغل المواجهات للسيطرة على بعض المناطق.

وتسببت الأزمة السياسية بين الرئيس الصومالي محمد عبدالله فرماجو ورئيس الوزراء محمد حسين روبلي ورؤساء الولايات في إخفاق الحكومة الاتحادية في تأسيس إدارات إقليمية واتحادية فاعلة وتحقيق الخدمات الأساسية لجميع المواطنين، ما خلق فراغا سياسيا وأمنيا سمح بنمو نشاط حركة "الشباب" الإرهابية وعودة جماعات محلية عسكرية وسياسية إلى الواجهة مستغلة انشغال السلطة بالصراع السياسي.

وأكدت وكالة الأنباء الصومالية الرسمية "سونا" تجدد المواجهات في مدينة غورعيل إحدى أكبر مدن الولاية صباح الأحد وشن القوات الحكومية غارات جوية على جامعة المدينة التي تعد آخر معقل لعناصر "أهل السنة والجماعة".

وذكرت "سونا" أن المسؤولين في الولاية وضباط الجيش وافقوا على فتح ممر للسماح للتنظيم بإجلاء جرحاه وجثث القتلى من المدينة.

وأكد سكان ومسؤولون في مستشفى أن 30 شخصا على الأقل قتلوا وأصيب أكثر من 100 آخرين جراء جولة القتال الأخيرة. ويتبع تنظيم "أهل السنة والجماعة" المسلح الطرق الصوفية، وبرز في المشهد الصومالي عام 2008 وكان يسيطر على مناطق وسط البلاد ويقاتل حركة "الشباب" في الأقاليم الوسطى، لكنه يتهم الحكومة بتهميشه.

وبلغت التوترات بين الحكومة الصومالية وتنظيم "أهل السنة والجماعة" ذروتها في وقت سابق من الشهر الجاري، إذ شن الجيش الوطني ما وصفه بـ"هجوم استباقي" على التنظيم، غير أن الأخير تمكن من التصدي له وأحكم سيطرته على غورعيل.

> **30**
> **شخصا على الأقل قتلوا في معارك بين قوات الحكومة الاتحادية وتنظيم «أهل السنة والجماعة»**

وأثار هذا التصعيد مخاوف بشأن تأثيره المحتمل على جهود محاربة العدو المشترك للحكومة و"أهل السنة والجماعة"، حركة "الشباب" المتطرفة.

وحذّر أحمد معلم فقي وزير الأمن السابق في غلمدغ الذي استقال الشهر الماضي بسبب عدم إصغاء الحكومة إلى نداءاته لتفادي التصعيد من أن حركة "الشباب" تسيطر على أجزاء واسعة من الولاية.

وأكدت الوكالة أن حركة "الشباب" استهدفت الأحد مطارا في غلمدغ بقذائف مورتر.

وانتهت ولاية الرئيس فرماجو الذي يشغل منصبه منذ 2017 في الثامن من فبراير من دون أن يتمكن من الاتفاق مع قادة المناطق على تنظيم الانتخابات ما تسبب بأزمة دستورية خطيرة. وأدى إعلان تمديد ولايته في منتصف أبريل الماضي لمدة عامين إلى اشتباكات في مقديشو أحيت ذكريات عقود من الحرب الأهلية في البلاد منذ عام 1991.

وتسيطر السلطات الفيدرالية على جزء صغير فقط من مساحة البلاد بمساعدة حيوية يقدمها قرابة 20 ألف عنصر من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ورغم أن البعثة طردتها من مقديشو في العام 2011، إلا أن حركة "الشباب" لا تزال تسيطر على مناطق ريفية شاسعة وتنفذ هجمات متكررة في العاصمة.